جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

إضمار الفعل في الفكر النحوي

"دراسة تحليلية"

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد

الطالب/ أحمد عزت عيسى منتصر

المعيد بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة

إشراف/ أ٠د٠ محمود عبد السلام شرف الدين

الأستاذ بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة

شكر وتقدير

أشكر **الله عز وجل** أن منَّ عليَّ بنعمة طلب العلم، وسهل لي سبله، وشاء أن يكون لي فيه غرس أرجو أن يكون عنده سبحانه مقبولا٠

وبعد فإن كنت شاكرا بعد الله أحدا فشكري إلى **كليتي دار العلوم وأساتذتها الأفاضل** الذين نهلت من علمهم وتربيت على كتبهم، منهم مَنْ رأيت شخوصهم، ومنهم مَنْ صحبت كتبهم، أسأل الله أن يرحم أمواتهم وأن يطيل أعمار أحيائهم٠

وأتوجه بأسمى آيات الشكر إلى **أستاذي الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين** على ما بذله للباحث من عون ونصح وإفادة، فقد كان أستاذنا مرحبا بالباحث وقتما يتوجه إليه، فاتحا له عقله وقلبه وبيته قبل مكتبه، مشجعا له في سائر مراحل البحث، فلأستاذنا على كل ذلك جزيل الشكر وخالص الحب، وأسأل الله أن يخلف له كل هذا في علمه وصحته وأولاده وأحفاده، وأن يطيل عمره على طاعته سبحانه، وأن ينفع طلبة العلم بأخلاقه وعلمه٠

وأتوجه بالشكر إلى العالم الفاضل **الأستاذ الدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي** عميد كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف، على قبوله مناقشة هذه الرسالة، فقد فرحت بذلك أيما فرح، فأشكر سعادته على ما بذله فيها من وقته الثمين، وإن الباحث لعلى ثقة بأنه سيفيد من علمه الغزير في النحو خصوصا وفي اللغة العربية عموما، الأمر الذي سيعود على البحث والباحث بالنفع والإثراء، فلأستاذنا على ذلك جزيل الشكر ووافر الامتنان وصادق الدعاء بطول العمر ودوام التوفيق.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى العالم الفاضل **الأستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز كشك** عميد كلية دار العلوم الأسبق، صاحب النظر الثاقب والعلم الواسع في علوم العربية ، والذي طالما نهل الطالب من علمه الغزير ونظره الثاقب في مرحلتي الليسانس وتمهيد الماجستير، كما كان له الفضل في تعميق رؤية الباحث من خلال نقاشه معه في فترة

البحث، وقد توج أستاذنا ذلك كله بقبوله مناقشة الباحث، والباحث على ثقة بعظيم الفائدة من هذه المناقشة مع عالمنا الكبير، شأنه دائما في سائر مناقشاته، فله على ذلك جزيل الشكر ووافر الامتنان وخالص الدعاء بطول العمر ودوام التوفيق.

والشكر موصول إلى كل من أسدى إليَّ نصحا أو مشورة، أو سدد خطأ أو وجه إلى صواب، وهم كثر، ولكن يأتي على رأسهم الدكتور طه عبد المقصود بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية، لما أسداه للباحث والبحث من نصح وإرشاد وتحفيز، والدكتور محمد الشوبري المدرس بقسم النحو لنصحه وإرشاده، وكذلك زميلي الأستاذ بشير أحمد المدرس المساعد بقسم النحو، وباقي زملائي الذين أخلصوا لي النصح والدعاء.

وحقيقة لم يكن لصاحب هذا العمل أن يقوم بما قام به، بل لم يكن لهذا العمل أن يقوم على عوده لولا عناية أناس بعد عناية الله، أجد الإنصاف يقتضيني في هذا السياق أن أثني عليهم خيرا.

أولهم: أبي وأمي اللذان كنت أتمنى أن يشهدا هذا المشهد، ولكن قضاء الله حال بينهما وبين ذلك، فأسأل الله العلي العظيم أن يجزيهما عني خير الجزاء، وأن يرحمهما رحمة واسعة يسعدان بها في مستقر رحمته.

وثانيهم: خالتي وأخوالي الذين كانوا لي أبا وأما من بعد أبي وأمي، وكذلك إخواني ــ وليد ومحمد ورامي ــ الذين لولا إعانتهم لي ومساعدتهم إياي، لم يكن لي أن أتفرغ للبحث والدرس والتحصيل، فأسأل الله أن يخلف لهم كل ما أسدوه إليَّ من معروف في ذواتهم وأولادهم.

وثالثهم: زوجي العزيزة، التي وجدت منها إعانة وتضحية، لولاهما ما كان للباحث أن ينجز ما أنجز، وكذلك ولداي يمنى وياسر، اللذان كان خروج هذا العمل فيما خرج فيه من وقت على حساب ما لهما على أبيهما من حق، فأسأل الله أن يبارك فيهما وفي أولاد المسلمين أجمعين.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى والدي زوجي، اللذين وجدت فيهما رحمة الأب وعطف الأم، وكذلك إخوتها ـــ أحمد وهاني ومصطفى ـــ الذين كانوا لي إخوةً كإخوتي بالضبط.

المقدمة

بسم الله و الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما بعد فإذا ما شرعنا في دراسة قضية إضمار الفعل في الفكر النحوي ــ دراسة تحليلية، فلا بد أولا أن نوضح ماذا نقصد بهذه المركبات: (إضمار الفعل، الفكر النحوي، دراسة تحليلية)٠أما فيما يتعلق بالمركب الإضافي الأول **(إضمار الفعل)**: فأعني به تلك المواضع التي كان لا يلفظ فيها بالفعل، وكان النحاة يقدرونه لأسباب قاعدية أو مقامية حالية، ومما لا شك فيه أن الحكم بوجود الفعل في النية والضمير منبنٍ على نظرة للتركيب عموما وفهم معين للفعلية خصوصا، كما أن ثمة قواعد وأصولا قال بهما النحاة أدت إلى القول بإضمار الفعل وتقدير وجوده في تلك المواضع، تلكم النظرة وذلك الفهم وهذه القواعد والأصول هي التي نسعى للكشف عنها ومساءلتها؛ لتبين مدى صحتها وصحة ما بنيت عليه من أصول٠

أما **(الفكر النحوي)**: فإننا ننطلق في استخدامنا لكلمة الفكر من تفرقة مهمة بين الفكر كمحتوى والفكر كأداة، وأريد بالمحتوى جملة الآراء والمذاهب التي نشأت حول قضية ما، وما بينها من علاقات، أما الفكر كأداة فهو جملة المبادئ والمفاهيم والآليات الذهنية التي يفكر المرء بواسطتها[1]، وهذا التفريق تفريق إجرائي نظري لنوضح المراد باستخدامنا لكلمة الفكر، وإلا فإنهما متداخلان على المستوى التطبيقي٠ وأكثر ما أقصده من الفكر هو جانب المحتوى، وسوف نسعى للوقوف على آراء النحاة في تلك القضية المدروسة، والتي سنجد أنها تتوزع على صعيدين: **الأول** مباشر؛ حيث معالجة النحاة لتلك القضية بالتحليل والدراسة عند التعرض لتلك النصوص التي يرى النحاة أن الفعل مقدر فيها، بالإضافة إلى مناهج النحاة في دراسة القضية والتي تتوزع على ثلاثة أصعدة: المصطلحات والتبويب والمعالجة، **الثاني** غير مباشر: حيث رأيهم في القضايا التي انبنى على القول فيها القولُ بإضمار الفعل، كموقفهم من الكلمة والجملة وتصنيفها عموما ورؤيتهم للفعلية خصوصا، ونظرتهم للمقام والتقدير وأثرهما على التركيب ودراسته .

(١) انظر إشكاليات الفكر العربي، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٦، ٢٠١٠، ص٥١.

بالإضافة إلى رأيهم في عدد من الأصول كالمشاكلة والاختصاص، هذا بالإضافة إلى أمور أخرى ستعرض لنا في سير البحث، وهي أمور يختلف القول فيها بين النحاة، الأمر الذي يكسب القضية تعقيدا في نظر البحث. فنحن باستخدامنا لكلمة **(الفكر النحوي)** إنما نريد أن نقول إننا سندرس قضية إضمار الفعل حتى نصل إلى أصولها في المنظومة النحوية التي تحتويها، بمعنى أننا نبغي كشف الجذور المتمثلة في القواعد والأصول النحوية التي شكلت بشكل مباشر وغير مباشر رأي النحاة في القضية.

أما قولنا **(دراسة تحليلية)**: فإن التحليل يعني في أبسط معانيه رد المركب إلى البسيط بغية الكشف عن وحداته الصغرى وما يربط بينها من علاقات، وما يتولد عنها من وحدات جديدة؛ إذ إنه من المعروف فلسفيا أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، وهذا التحليل يتم من زاويتين: **الأولى تاريخية، والثانية بنوية.**

أما **التحليل من الزاوية الأولى وهي التاريخية**، فإنما نعني به رصد سائر التطورات في دراسة القضية عند النحاة، وهذه التطورات تُرصد على ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى المصطلحات؛ إذ إنه من اللافت للنظر أن سيبويه استخدم مصطلح الإضمار والحذف والاختزال، ولم يستخدم التقدير بالصورة الشائعة عند لاحقيه، وكان استخدامه لهذه المصطلحات متفاوتا في كثرة الاستعمال وفي مواضع الاستعمال، ثم إن هذا الوضع اختلف عند لاحقيه فوجدنا مصطلح التقدير يستخدم بكثرة تفوق مصطلحي الإضمار والحذف، بيد أن بعض لاحقيه استخدم الإضمار بصورة أكبر كما فعل سيبويه، فما سبب ذلك؟ هل ثمة أمر كامن وراء الاستخدام لتلك المصطلحات عند سيبويه أولا، ثم اختلافها عند بعض لاحقيه ثانيا، حيث ظهور مصطلح التقدير؟! هل يعكس استخدام المصطلحات شيئا في فهم النحوي وتصوره للقضية؟! والإجابة بالطبع نعم؛ إذ ثمة ارتباط تام بين المصطلحات المستخدمة في العلم عموما والنموذج التفسيري الكامن في ذهن العالم المستخدم لها، فالمصطلحات لا تحمل دلالتها العلمية وحدها بل تحمل فوق ذلك

مضامين فكرية تعكس وعي العالم وفهمه للعلم عموما وللقضية محل الدرس خصوصا[1].

أما **المستوى الثاني في النظرة التاريخية:** فهو **مستوى التبويب للقضية؛** حيث إن تبويب النحاة للقضية اختلف من لدن سيبويه مرورا بالزمخشري انتهاء بابن مالك، فمكان القضية عند كل نحوي من هؤلاء اختلف وفقا لرؤيته للجملة عموما والفعل خصوصا، ولإضمار الفعل بالأخص، فما هي ملامح ذلك التطور على مستوى التبويب؟ وما هي أسبابه ونتائجه؟

المستوى الثالث والأخير: هو **مستوى المعالجة،** هل كانت طريقة النحاة في تحليل تلك البنى واحدة أم أنها اختلفت؟ ولو أنها اختلفت فهل هذا الاختلاف بينهم كبير لدرجة أننا نستطيع أن نقول إنه اختلاف في نوع المعالجة، أم أنه بسيط بحيث يكون اختلافا في الدرجة لا في النوع، فهل استخدام النحاة لتلك الآليات الكاشفة عن الفعل المضمر واحد أم أنه مختلف؟

وهنا أود أن أشير إلى مكانة الآلية المستخدمة من قبل النحوي في تحليله، وألا يخدعنا ثبات استخدام هذه الآلية عند هذا النحوي أوذاك دون الالتفات إلى مكانة استخدام تلك الآلية، بمعنى هل يعول النحوي على المقام أولا ثم يردفه بالتعويل على التراكيب الشارحة أو المفسرة التي يرد فيها ما تم إضماره في المنطوق، أم أنه يعول على التراكيب الموازية أصلا وابتداء؟ والإجابة عن هذا السؤال مهمة، لأنه بناء عليها سيختلف دور المقام في كل تحليل، بحيث يكون في تحليل نحوي بديل عن المضمر، وفي تحليل آخر دليل على المضمر، هذا ما نسعى للكشف عنه.

والتحليل من الزاوية الثانية وهي البنوية، يكون تارة بالوقوف على دور المستويات اللغوية المختلفة في الإشارة والتدليل على الفعل المضمر، كما أنه يكون تارة أخرى بالوقوف على الأصول والقواعد النحوية التي أدت إلى القول بالإضمار في نظر بعض النحاة، كالعامل والاختصاص والمناسبة، ومحاولة التثبت من مدى اقتضاء هذه الأصول

---

(١) انظر بنية العقل العربي،محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١٠، ٢٠١٠م، ص١٤٤

وتلك القواعد للإضمار؛ إذ إن العلاقة بين الظواهر اللغوية وما انبنت عليه من قواعد وأصول منتجة لها عند النحاة، هي علاقة من الارتباط بمكان بحيث إن كل معالجة نحوية- تنتهج نهجا جديدا في معالجة ظاهرة لغوية أو أصل نحوي- لا بد لها حتما إذا أرادت لنفسها أن تنجو من تضارب الأقوال، من أن تعالج التصورات والمفاهيم التي قامت عليها هذه الظاهرة أو ذلك الأصل حتى تكون النتائج التي تنتهي إليها هذه الدراسة متسقة مع مقدماتها، وأود أن أشير إلى أن الفصل بين هذين الجانبين هو فصل إجرائي نظري، وإلا فهما متداخلان تطبيقيا.

وعدم دراسة قضية إضمار الفعل على هذا النحو الذي نفترضه ـ يؤدي إلى نتائج وخيمة العاقبة، نستطيع أن نلمس آثارها فيما انتهت إليه تلك المحاولات التي كانت تسعى إلى (تجديد) النحو؛ قديما ــ ابن مضاء، وحديثا بعض الوصفيين من النحاة؛ ذلك أن الداعين إلى ذلك (التجديد) ــ على حد قولهم ــ راحوا يهاجمون تأويلات ومعالجات النحاة دون فهم وإدراك للدوافع والأسباب التي كانت تقف وراء تلك التأويلات [1].

وأود أن أشير في ختام حديثي هنا إلى أن **الدراسة التحليلية** تسعى في جوهرها إلى إدراك كل صغيرة وكبيرة تدخل في إيجاد تلك الظاهرة المدروسة وتكوينها، الأمر الذي يقتضي هذه الدراسة التحليلية أن تكون **سكونية** أكثر منها **تفاعلية**، أو أن تكون **وصفية** أكثر منها **عضوية**، وهذا الناتج لطبيعة الدراسة التحليلية أمر بديهي؛ لأن تحليل الظواهر وإدخالها المعمل لتوضع تحت المجهر يقتضي أولا تسكينها لإمكانية إجراء هذا التحليل. ولذلك لا مفر لمجري هذه الدراسة بعد التحليل إلا تجاوزه إلى التركيب، أي أن عليه بعد أن يغرق في أدق الدقائق وتفاصيل التفاصيل ــ أن يتجاوزها ويقفز عليها وفوقها ليصعد إلى أعلى الكليات، وصولا إلى فهم عضوي تكاملي للظاهرة في تفاعلها.

ذلك أن البحث ينطلق في دراسته لقضية إضمار الفعل من رؤية محددة للنحو العربي،

---

(١) انظر،إشكاليات القراءة وآليات التأويل، د. نصر حامد أبوزيد،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،ط٨، ٢٠٠٨م، ص٢٢٣ .

وهي **رؤية تفاعلية ــ أو ديناميكية** إن صح التعبير ــ للكلمات والجمل، وأعني بتفاعلية الرؤية أنها تعرف ما ثبت للكلمة أو الجملة في أصل الوضع، إلا أنها لا تعتبره نهاية الدلالة ومن ثم نهاية الوظيفة، بل إنها تدرك أن ما ثبت في أصل الوضع داخل النظام قد يتم زحزحته ــ جراء ما يحدث له من علاقات جوار وأثر للموقف والمقام داخل السياق ــ عن أصله داخل السياق المعين ليكتسب قيما جديدة تؤهله لأداء أدوار جديدة لم يكن له أن يؤديها لو ظللنا ننظر إليه نظرتنا له داخل النظام، ومن ثم لا غنى للنظرة التحليلية الميكروسكوبية عن النظرة التركيبية التلسكوبية[1]؛ وذلك لأن الكل أكبر من مجرد مجموع أجزائه، **فالدراسة التحليلية** وإن كانت تزيدنا علما بالأجزاء وتفاصيل التفاصيل، إلا أن **الدراسة التركيبية** تفيدنا علما بحاصل جمع هذه الأجزاء، الذي هو أكبر من مجرد مجموعها، وهذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة لقضيتنا إضمار الفعل؛ لأنه قد ينبني على ناتج هذه النظرة التركيبية التفاعلية رفضُ تقدير الفعل في بعض المواضع التي يقول النظام الوضعي السكوني فيها بضرورة التقدير، و سنرى ذلك إن شاء الله.

ولعله من المناسب ــ قبل الحديث عن الصعوبات التي واجهت البحث ومنهج الدراسة الذي اعتمده ــ أن نستعرض بإيجاز أهم **الجهود السابقة** المبذولة حول موضوع بحثنا، للوقوف على ما بها من نقص يحاول البحث استكماله، فإذا ما نظرنا إلى الدراسات السابقة في ضوء مايطمح البحث إلى إنجازه فإننا نصادف **نوعين** من الدراسات لدى المحدثين تتقاطع مع موضوع بحثنا:

الأول منهما: **عام**، يتناول قضية الحذف والتقدير عموما في الدرس النحوي، وذلك يتمثل في ثلاث دراسات هي على التوالي:

١- دراسة الدكتور علي أبو المكارم، بعنوان (الحذف والتقدير في النحو العربي)[2].

٢- دراسة الدكتور محمود سليمان ياقوت، بعنوان (قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين) [1].

---

(١) انظر شخصية مصر، د. جمال حمدان، دار الهلال، د. ت، ٤٨،٤٩/١.

(٢) انظر الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، ط١، ٢٠٠٧.

٣- دراسة الدكتور طاهر سليمان حمودة، بعنوان (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي)[٢].

وهي دراسات تتسم في نظرها لقضيتنا إضمار الفعل بالإجمال، كما هو واضح من عناوينها، إذ إنها لم تُفرَد للقضية رأسا، وكان هذا الإجمال على صعيدي الموضوع والمنهج، أما الإجمال على صعيد الموضوع فيتجلى بمعرفة أن هذه الدراسات وضعت تحت لفظة الحذف أو التقدير كل ما يمكن حذفه أو تقديره في اللغة، سواء أكان المحذوف اسما أم فعلا أم حرفا أم جملة، هذا بالإضافة إلى أن بعضهم لم يكتف بذلك بل راح يضم إلى القضية آراء المحدثين، الأمر الذي فتح بحثه على التوليدية والوصفية، كدراسة الدكتور محمود سليمان ياقوت مثلا، وقد قاد هذا الاتساع في المجال الموضوعي للبحث عند هؤلاء الباحثين ـ إلى الوقوع في السرد، ومن ثم أثر على منهج هذه الدراسات، وهو الصعيد الثاني الذي ظهر فيه ما بهذه الدراسات من إجمال، حيث ضيق هذا الاتساع في المجال الموضوعي لتلك الدراسات ـ فرصةَ تعمق قضية إضمار الفعل، فلم تلتفت أية دراسة من هذه الدراسات إلى مسألة التطور التي اعتنينا بإبرازها في البحث على صعيد المصطلحات أو التبويب أو المعالجة، كما أنها أيضا لم تشر إلى دور المستويات اللغوية المختلفة في الإشارة إلى الفعل حال إضماره، كما فعلنا ذلك في الباب الأول، بالإضافة إلى أنها لم تقف مع مواضع إضمار الفعل للتأكد من سلامة القول بالإضمار كما سعى البحث إلى ذلك في بابه الثاني هذا فضلا عن مسائل أخرى حرص البحث على تحقيقها، وإن كان البحث استفاد من محاولة هذه الدراسات جمع ما تناثر حول قضية الإضمار من ملاحظات وقواعد في التراث النحوي.

النوع **الثاني** من الدراسات السابقة حول الموضوع، هو الدراسات **الخاصة**، وقد كانت هذه

---

(١) انظر قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعارف،١٩٨٥.
(٢) انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة،الدار الجامعية، د. ت.

الدراسات تأتي في ثنايا بحوث عامة ، بيد أنها وعلى الرغم من فرعيتها ضمن الدراسات التي احتوتها، قد جاءت مقتربة من موضوع بحثنا في أكثر من جانب من جوانبه، ولذا قلنا عنها إنها خاصة من حيث اقترابها من قضية البحث، وهذا النوع من الدراسات كثير الورود في البحث، بيد أن أهم هذه الدراسات بالنسبة للبحث، دراسات الدكتور تمام حسان، وبالأخص (اللغة العربية معناها ومبناها)[١]، ودراسات أستاذنا الدكتور محمود شرف الدين، وهي كثيرة ومتعددة [٢]، ودراسات الدكتور علي أبوالمكارم[٣]، وغير ذلك من الدراسات التي تقاطعت مع موضوع بحثنا ومذكورة في ثناياه، وقد استفاد البحث منها تارة، ووافقها تارة، وخالفها في بعض المسائل معللا لوجهة نظره تارة أخرى.

والبحث في هذا الصدد يود أن يؤكد على ما لبحوث أستاذنا الدكتور محمود شرف الدين من أثر عظيم على البحث والباحث، وقد كان هذا الأثر متجليا على أكثر من مستوى من مستويات البحث؛ فعلى مستوى المصطلحات كان أستاذنا الدكتور محمود شرف الدين هو ــ على حد علم الباحث ــ أول من صك عددا من المصطلحات قد استثمرها الباحث في بحثه، كمصطلح (الفعلية الملحوظة) ومصطلح (جملة الموقع الواحد).

وعلى مستوى الأفكار، فقد استفاد البحث من إشارات الدكتور محمود ودراساته، والتي نبهته إلى عدد من الأفكار المهمة في بناء البحث، كفكرة مركزية الفعل في اللغة وفي فكر سيبويه، وفكرة تداخل الحدود بين كلمات اللغة، وفكرة تأرجح الجملة بين الفعلية والاسمية على مستوى الدلالة، وفكرة تفرد سيبويه في معالجة المادة النحوية.

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان،عالم الكتب،ط٥، ٢٠٠٦م.

(٢) انظر الإعراب والتركيب دراسة في الشكل والنسبة، دار الثقافة العربية،ط٢، ٢٠٠٧م، وانظر الفعليات، د. ت، وجملة الفاعل بين الكم والكيف،ط١، ١٩٨٠م، وانظر نحو النحو، دار الثقافة العربية،ط١، ٢٠٠٩م، و الجملة الحكمية الفعلية، دار الثقافة العربية،ط٢، ٢٠٠٥م، وصوتيات فعليات بين العوض والبدل، دار الثقافة العربية،ط٢٠٠٥،٢م، وكلها للدكتور محمود شرف الدين.

(٣) وبالأخص منها: مقومات الجملة العربية، دار غريب،٢٠١١،الجملة الفعلية،مؤسسة المختار، ط١، ٢٠٠٧.

وعلى مستوى التحليل، فقد تأثر الباحث بأستاذنا وطريقته في تحليل الآراء النحوية، تلك الطريقة التي تقوم على خض هذه الآراء وتعمقها، للوقوف على كنهها.

وهذه المصطلحات وتلك الأفكار قد عمل الباحث على استثمارها في مختلف جوانب البحث، تارة بتعميقها وأخرى بالبناء عليها، وعليه فالبحث والباحث مدينان لأستاذنا الدكتور محمود شرف الدين بكثير من الفضل.

ونستطيع أن نخلص من هذا العرض للجهود السابقة إلى ما في هذه الدراسة من أهمية، نستطيع تبينها على **صعيدين: الأول لغوي**، إذ إن قضية إضمار الفعل تمثل وجها من وجوه ذكاء العربية وإيجازها؛ إذ إنك باستخدام ألفاظ قليلة وأحيانا كلمة واحدة تعبر عما يعبر عنه بالجملة الكاملة، وهذا دليل على عبقرية هذه اللغة وذكاء أهلها الاجتماعي، ولطفهم ورقتهم. **الثاني نحوي**، إذ إن قضية إضمار الفعل تمثل بملابساتها، وما دار حول مسائلها من خلاف أنموذجا مصغرا لما أصاب النحو العربي من تطور على سائر مستوياته، كما أنها تعكس أيضا تفاعل النظرية النحوية التي أرساها النحاة مع الواقع اللغوي، وخروج هذا الأخير عن هذه النظرية أحيانا، ومحاولة النحاة احتواءه من خلال آليات عدة، ومن ثم فالقضية تشكل بانوراما للنحو العربي في مسيرته التاريخية، وللنظرية النحوية في حركتها الجدلية مع الواقع اللغوي بغية السيطرة عليه.

ولعله من المناسب في هذا المقام أن أشير إلى أن القارئ قد يلحظ في بعض المواضع شيئا من التكرار، وهذا أمر يعود إلى أن هذه الدراسة من أولها إلى آخرها تتناول موضوعا واحدا من زوايا عدة، الأمر الذي يجعل التشابك والتداخل بين هذه الزوايا أمرا حتميا؛ لوحدة الموضوع ودقته وتشابك زواياه المختلفة، ولذا فقد ينتج عن ذلك شيء من التكرار، بيد أن البحث سيكون حريصا حينذاك على اختصار القول وعدم الإطالة فيما قيل من قبل.

أما **الصعوبات** التي واجهت البحث فإننا نستطيع أن نتبينها إذا ما عرفنا أن دراسة

إضمار الفعل أخذت معنا بعدين: تاريخي، وتحليلي، حيث إن البحث تتبع القضية وتطورها عند النحاة، ولكل بعد من هذين البعدين تبعاته، فالبعد التاريخي الذي كان يسعى إلى رصد التطور في دراسة القضية على مستوى التبويب كان عليه حتى يصل إلى ما يريد ألا يكتفي بالنظر إلى طريقة كل نحوي في تبويب القضية ذاتها، بل عليه فوق ذلك أن يسعى إلى إدراك رؤية النحوي المعين في تبويب المادة النحوية ككل والمكانة التي تحتلها القضية ضمن هذه الرؤية، الأمر الذي كان يخرج بالبحث أحيانا عن مجال الدراسة وهو إضمار الفعل، بيد أنه خروج عن المجال من أجل ضبطه، أي أنه خروج له وليس عليه.

ثم إننا إذا نظرنا في البعد التاريخي إلى التطور على مستوى المعالجة صادفتنا صعاب أخرى؛ إذ إن رصد التطور على مستوى المعالجة كان أكثر خفاء، نظرا لثبات إجراءات المعالجة مع اختلاف مكانتها ودورها من نحوي لآخر، ولحظ هذا التطور والتدليل عليه أمر ليس بالهين؛ إذ إنه يحتاج أولا إلى النظر إلى الآلية المستخدمة من قبل النحوي المعين، وكيفية استخدامه لها ثانيا، والمكانة التي احتلتها في هذا الاستخدام ثالثا، ثم مقارنة كل هذا بين نحوي وآخر للوقوف على: هل كان ثمة اختلاف بينهما أم لا؟

ثم إننا إذا انتقلنا إلى البعد الآخر وهو البعد التحليلي صادفتنا صعاب أخرى من لون آخر، إذ إننا نقف للنحاة على آراء متعددة في مسائل إضمار الفعل، وهي آراء كان واجبا على البحث أن يقف معها بالتمحيص؛ لأننا في أحيان كثيرة بعد تعمقها نكتشف أنها متفقة في الاتجاه وإن اختلفت في الوجهة، الأمر الذي شكل عبئا على البحث، وليس هذا فحسب بل إن البحث ما كان يكتفي بإيراد هذه الآراء، ولكنه كان يسعى دائما إلى تعمق هذه الآراء وردها إلى أصولها ومساءلة هذه الأصول للتأكد من سلامتها، كل ذلك بغية فهم أفضل وتفسير أدق، الأمر الذي دفع البحث في أحيان كثيرة إلى الوقوف مع مسائل خارجة عن صلب البحث، ثم إن البحث بعد هذا التعمق في دقائق التفاصيل عليه أن يخرج منها إلى علياء الكليات التي تسيطر على هذه التفاصيل، وهذه المرحلة كانت من أصعب مراحل

البحث، والوصول إليها لم يكن إلا بعد أن قطع البحث مرحلتين، الأولى منهما سابقة للثانية على مستوى الإنجاز، وهما التحليل العميق للآراء النحوية، ثم التركيب والخروج من تفاصيل التفاصيل إلى الاتجاهات المسيطرة على الدراسة.

بعبارة أخرى: إن البحث لما كان ذا بعدين: تاريخي رأسي، وتحليلي أفقي، فُرض عليه ألا يكتفي برصد الفروقات والاختلافات في مناهج النحاة في دراسة القضية، وإنما فوق ذلك كان عليه أن يتجاوز ذلك الرصد إلى التحليل والتفسير والربط، غير غافل عن تطور مناهج النحاة على مستوى التبويب الذي سينعكس بدوره على التحليل وآراء النحاة في ذلك التحليل٠ بعبارة أكثر إيجازا إن البحث كما حرص على أن يكون عميقا في تاريخيته، حرص أيضا على أن يكون تاريخيا في تحليله، الأمر الذي صعب مهمته.

وقد فرض عليّ البحث بهذه الصورة منهجا يجمع بين آليات عدة منها: **الرصد التاريخي** في بعض المسائل، و**الوصف** الذي كان البحث يتخذه مقدمة لعرض المسألة في بعض المواضع، و**التفكيك والتحليل** في بعض المسائل للوقوف على العناصر الداخلة في بنية المسألة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الوقوف على القواعد والأصول التي كانت المسألة محل الدرس نتيجة لها، و**التركيب** الذي يسعى إلى إدراك حاصل جمع الظاهرة في السياق المعين، وذلك للوقوف على حاجة هذا السياق للقول بإضمار الفعل، و**المقارنة** التي كان البحث يسعى من خلالها أحيانا إلى إبراز قسمات منهج نحوي معين في مسألة من المسائل، إذ بضدها تتميز الأشياء٠

فالمنهج ليس قالبا جاهزا توضع فيه الدراسة بقدر ما هو تكتيكات واستراتيجيات معينة تفرضها طريقة الدراسة ومادتها، ومن ثم فالمنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج التكاملي الذي يركن إلى آليات عدة من مناهج شتى لإنجاز مهمته دون عبثية أو تلفيق.

وإذا كان البحث قد قدم فيما سبق من كلام رؤيته للقضية على مستويات عدة، منها مستوى الرؤية المسيطرة عليه في نظره للنحو العربي وأثر ذلك على النظر لقضية إضمار

الفعل، ومستوى زوايا النظر إليها، ومستوى المنهج المستعمل وآلياته، فإن البحث وجد نفسه على مستوى الإنجاز والكتابة، أمام عدد من القضايا، يجمعها طابعان: الأول نظري، يشمل مناهج النحاة في دراسة القضية على أكثر من صعيد، وطرق الدلالة على الفعل المضمر، وضوابط هذا الإضمار، وتفاوت هذه االضوابط المراعاة في الإضمار، والثاني تطبيقي، إذ إنه يتوقف في مواضع إضمار الفعل مع رأي النحاة للتثبت من مدى احتياج هذه المواضع للإضمار، من خلال مراجعة القواعد التي قام عليها القول بالإضمار، وهي مواضع كثيرة في النحو العربي، إذ إن النحاة كانوا يلجئون إلى آلية التقدير كلما تصادم النص مع قاعدتهم الموضوعة، ولذا فقد وجد الباحث أن البناء المناسب للبحث في ضوء مادته وما يسعى إلى إنجازه هو التالي:

أن يأتي البحث مكونا من مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة.

أما **المقدمة** فتتناول بالإيضاح موضوع الدراسة، ومايسعى البحث إلى إنجازه فيها، والرؤية التي ينطلق منها في دراسته للموضوع، بالإضافة إلى الدراسات السابقة، والصعاب التي واجهت الباحث في دراسته، والمنهج المعتمد في الدراسة، وخطة البحث.

ويتناول **التمهيد**– باختصار– عرض الجانب اللغوي لقضية الإضمار، إذ إن فهم القضية فهما صحيحا في جانبها النحوي الذي نحن معنيون به هنا– لن يتم إلا بإدراك هذا الجانب، وأود هنا أن أشير إلى أن هذا الفصل بين النحوي واللغوي إجرائي أكثر منه واقعيا؛ إذ إننا نبتغي من ورائه رصد مدى اقتراب مناهج النحاة من قضية الإضمار كما تحدث في اللغة.

ويتناول **الباب الأول موضوعين** رئيسيين، **الأول: مناهج النحاة في دراسة القضية، والثاني: الأساس النحوي والأسلوبي** الذي يقوم عليه القول بإضمار الفعل، بالإضافة إلى **معايير الإضمار وضوابطه** في نظر النحاة، وتفاوت هذه الضوابط، والغالب على قضايا هذا الباب الطابع النظري، وذلك مقارنة بالباب الثاني الذي يغلب عليه الطابع التطبيقي،